

# أزمة التشغيل في لبنان

**نجيب عيسى**

باحث واستاذ جامعي

ازمة التشغيل في لبنان ليست أزمة طارئة، فمعدلات البطالة بقيت عند مستويات مرتفعة طوال الفترة 1991- 0102 (نحو 01% كمتوسط سنوي). واخذ هذا المعدل يرتفع بعد 0102. ويفرزه البنك الدولي في الوقت الحاضر بنحو 02% من مجموع القوى العاملة، وكانت معدلات البطالة (ولا نزال) اعلى بكثير عند الفئات الشابة وذات المستويات التعليمية المرتفعة. لكن أزمة

البطالة السافرة ما هي إلا الجانب الظاهر من أزمة اعمّ واشمك تعاني منها سوق العمل في لبنان. أزمة مُزمنة، تمتلئ بهدر متماجد لراس المال البشري في مسارب الهجرة والبطالة السافرة والبطالة الجزئية سوء، استخدام المهارات المُكتسبة، ووصف حسابات تربيئة فلما بها (في كتاب «سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان - اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الأزمة»، صدر عن دار

## الاستراتيجية البديلة: اقتصاد المعرفة هو الحل

**يقدم الكاتب في مقاله أبرز النتائج التي استخلصها من بحثٍ اعده أخيراً، بدعم من الجامعة اللبنانية، ونشره في كتاب صادر عن دار الفارابي تحت عنوان «سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان - اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الأزمة».**
**ويقترح التحوّل إلى نمط اقتصادي آخر يقوم على الاستخدام الامثك لراس المال البشري**

الذي يعاني منه الطلب على القوى العاملة اللبنانية، ويكون قادراً على إطلاق عملية نمو اقتصادي مستدام، على قاعدة بنية إنتاجية محلية أكثر متانة وأقل تعرّضاً للصدّامات

الخارجية وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. فالنمط الاقتصادي القائم على نشاطات كثيفة الاستخدام لليد العاملة الرخيصة، كما هو حال

الفارابي) تبين أنّ هذا الهدر لا يبلّغ عن 05% من مجموع القوى العاملة اللبنانية المقيمة والمهاجرة.

لكي نستطيع تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، اجرينا تضييماً للدوار الضلعي التي يلعبها كل عامل من العوامل الأكثر تأثيراً في حركة سوق العمل، ولا سيّما: أنظمة التعليم والتدريب، العمالة غير اللبنانية، الأطر المؤسّساية التشريعية والتنظيمية، مستويات النمو الاقتصادي، أية

المنط الاقتصادي اللبناني الحالي، ليس قادراً على توليد فرص عمل كافية ومجزية لأفواج القادمين الجدد إلى سوق العمل. ولذلك، عليه إطلاق نشاطات عالية الإنتاجية، تعتمد على المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدّمة بوصفها عامل الإنتاج الرئيسي، بعبارة أخرى، على التحوّل إلى لبنان أنّ يتحوّل إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد معرفة».

لا يعني اقتصاد المعرفة فقط الاستخدام الكثيف للإنترنت والهاتف المحمول والحاسوب، كما هو شأنه، بل هو يقوم على إنتاج ونشر واستخدام كثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجية في جميع القطاعات، وتلعب المعرفة دور المحرّك الرئيسي فيه لتحقيق النمو الاقتصادي، وتصبح الموارد البشرية المؤهّلة وذات المهارات العالية الأصول الأكثر قيمة فيه. يملك لبنان الكثير من المؤمّات التي تستثمر الواعدة في مختلف القطاعات الإنتاجية ذات المؤنّات المتقدّمة العلمية والتكنولوجية المتقدّمة. وذلك بسبب قصور الحكومات في لبنان عن لعب الدور الناقص. ويظهر هذا القصور بشكل ملموس على الأرض؛ إنه، تحديداً، لبنان؛ ناهيك عن القطاع الخاص اللبناني الديناميكي، والانفتاح التاريخي على الخارج، وانتشار اللبنانيين في مختلف أنحاء العالم. وقد خلصت دراسات وتقارير عدّة (IDAL) إلى أنّ هذه المؤمّات تكسب لبنان مزايا تنافسية حقيقية، تتحقّق له الكثير من فرص الاستثمار الواعدة في مختلف القطاعات الإنتاجية ذات المؤنّات المتقدّمة العلمية والتكنولوجية المتقدّمة. وذلك بسبب قصور تجد الكثير من الشركات أنها مجبرة بعد ذلك على الهجرة إلى الخارج أو تحويل الملكية إلى شركات أجنبية، هذا إن لم تكُن أصلاً تعمل لحساب شركات أجنبية، وعليه، بقي تأثير هذه المبادرات محدوداً على نموّ الاقتصاد وتنوّعه، وعلى خلق فرص عمل وفيرة تستوعب أفواج الخريجين.

إنشاء ودعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة بشكل عام، والشركات التكنولوجية الناشئة بشكل خاص. ولكن هذه المبادرات، على أهمّيتها، بقيت محدودة الأثر في تشكيل المعارف العلمية والتكنولوجية المنشودة المرتكزة إلى التحوّل إلى اقتصاد المعرفة، وذلك بسبب قصور تجد الكثير من الشركات أنها مجبرة بعد ذلك على الهجرة إلى الخارج أو تحويل الملكية إلى شركات أجنبية، هذا إن لم تكُن أصلاً تعمل لحساب شركات أجنبية، وعليه، بقي تأثير هذه المبادرات محدوداً على نموّ الاقتصاد وتنوّعه، وعلى خلق فرص عمل وفيرة تستوعب أفواج الخريجين.

المنط الاقتصادي اللبناني الحالي، ليس قادراً على توليد فرص عمل كافية ومجزية لأفواج القادمين الجدد إلى سوق العمل. ولذلك، عليه إطلاق نشاطات عالية الإنتاجية، تعتمد على المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدّمة بوصفها عامل الإنتاج الرئيسي، بعبارة أخرى، على التحوّل إلى لبنان أنّ يتحوّل إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد معرفة».



انك بوليفان ـ المكسك

اشتراك سوق العمل نفسها. وتوصلنا إلى الخلاصة التالية: إن هذه العوامل، منفردة أو مجتمعة، ليست هي المساهمة الرئيسية في أزمة التشغيل، الحادّة، لأنها ليست أزمة ظرفية أو تقيية أو قطاعية، وإنما هي من طبيعة بنيوية ترتبط عضوياً بطبيعة الاقتصاد اللبناني ككلّ ونمط اشتغاله في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. إذ أنّ نموّ هذا الاقتصاد اصبح يعتمد إلى حدّ بعيد

على التدفّقات المالية الخارجيّة، الخاصّة بدورها لتقلّبات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في بلدات المصدر وفي لبنان نفسه. وهذه التدفّقات لا تتحكّم فقط بمستويات النمو، وإنما أيضاً بالبنية القطاعية للاقتصاد. فالجزء الأعظم منها يذهب للاستثمار في نشاطات اقتصادية ريعية، كالعقارات والادوات المالية (سندات خريئة وغيرها)، أو لتمويل

# القوى العاملة مهذور

استهلاك سلم وخدمات، مستوردة بمعظمها. وبذلك تكون النشاطات التي تنمو إيجابيّة الاستيعاب للقوى العاملة، وإفاج نشاطات خدميّة متديّبة الإنتاجية، لا تؤخّض للشباب اللبناني المستوى العميشي اللائق، فيفضّل البقاء منتظلاً من العمل بانتظار أن يأخذ طريقه إلى الهجرة، ويستماض عنه بتشغيل غير اللبنانيين على نطاق واسع

## رؤية الحكومة وبرنامج «سيدر» خلق 75 ألف وظيفة فقط!

قدّمت الحكومة المستقبيلة إلى مؤتمر «سيدر» ورقة بعنوان «رؤية الحكومة اللبنانية للاستقرار والنموّ وفرص العمل». وكما درجت عليه الحكومات التي سبقتها منذ مطلع التسعينيات، رأّت الحكومة الجانب المتعلّق بالبطالة فقط في أزمة التشغيل، واعتبرت أنّ النموّ الاقتصادي، بحدّ ذاته، يؤدّي تلقائياً إلى القضاء، على هذه الظاهرة، وفي هذا السياق تضمّنت الرؤية فكرة رئيسة، مفادها أنّ نموّ التشغيل لا يمكن أن يتحقّق في المدى القصير، على نحو ملموس، إلاّ من خلال ارتفاع كبير في مستوى الإنفاق الاستثمائي الحكومي. لأنّ طاقة القطاع الخاص على خلق فرص عمل، من خلال زيادة النشاط والاستثمار، تبقى في هذا الأمد محدودة، ما يعني ضمناً، أنّ الالتزام بمندرجات مؤتمر «سيدر» من شأنه، في المدى البعد، خلق فرص عمل أكثر. فهل هذا ما نتوقّعه فعلاً من تأثيرات مؤتمر «سيدر» على التوظيف؟

**التأثير المتوقّع لبرنامج الإنفاق الاستثمائي على البنية التحتية**

تستند الرؤية الرسمية إلى تقديرات البنك الدولي التي تقول إنّ كلّ مليار دولار من الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية يؤدّي، مباشرة وغير مباشرة، 50 ألف فرصة عمل. وإذا افترضنا أنّ الطاقة الاستيعابية للإنفاق الاستثماري الحكومي يمكن أن تصل إلى 1.5 مليار دولار في السنة، فيكون مجموع فرص العمل التي يمكن أن تولّد من البرنامج بجميع مراحلها 75 ألف وظيفة فقط. من جهتنا، يمكننا التأكيد أنّ معظم فرص العمل، التي سيولدها هذا البرنامج، هي مؤقتة ومنخفضة الإنتاجية (على أساس أنّ حصّة الأجرور من مجموع الإنفاق هي 30%، أي إنّ متوسطّ الأجر الشهري للعامل لا يزيد عن 500 دولار)، ما يجعلها لا تتناسب مع طموحات ومتطلبات الشباب اللبناني، وسيكون أكثرها من نصيب اليد العاملة غير اللبنانية، وستكون مساهمتها متواضعة في التخفيف من حدّة أزمة التشغيل. وهذا ما تؤكّده النتائج التي أسفرت عنها خطة إعادة الإعمار في التسعينيات.

**التأثير المتوقّع لرؤية الحكومة ككل**

إنّ الخطة والأوراق المقتّمة إلى مؤتمرات باريس السالفة، تضمّنت أيضاً تعهّدات إيجابيّة، إصلاحات مالية وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص ومحاربة الفساد... إلخ. وهذا يطرح تساؤلاً عن قدرة الحكومة المقبلة (التي ستكون من طينة سابقاتها) على الوفاء، بتعهّداتها. لكن، بغضّ النظر عن هذا الأمر، فإنّ اعتبار الحكومة أنّ النموّ يحّد ذاته، ومهما كانت معدّلاته مرتفعة، يؤدّي بالصورة إلى معالجة الخلل الكبير في سوق العمل، هو اعتبار خاطئ، لأنّ الأمر يتعلّق بنوعية القطاعات التي يأتي منها النموّ. وبهذا الخصوص، تحيلنا الرؤية إلى خطة ماكينزي التي عُهد إليها مهدي وضع استراتيجيّة تنوع قطاعات الإنتاج والخدمات، والأسؤال الذي يطرح نفسه هو: عن مدى التسعيق والمواظمة القائمين بين مندرجات الرؤية الحكومية في مؤتمر «سيدر» وخطة ماكينزي، التي لا تزال في الأراج، ولا نعرف إلى أيّ مدى أخذت في الاعتبار السبب الرئيسي لأزمة التشغيل في لبنان وخصائص الواقعين الجدد إلى سوق العمل، في تحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية في مجال الاهتمام والتحفيز والسياسات المقترحة للتحفيز.

بانتظار نشر خطة ماكيزي، وفي حال وضعت رؤية الحكومة لمؤتمر «سيدر» موضع التطبيق، يمكننا أن نتوقّع بعض الانتعاش في سوق العمل. إذ إنّ إجراءات كتحسين أوضاع البنية التحتية والمرافق العامّة والإصلاح الضريبي وخفض سعر الفائدة... إلخ، والتوسع في البرامج الحالية لدعم مؤسّسات الإنتاج... من شأنها العمل على التخفيف من كوابح نموّ القطاعات الإنتاجية القائمة، وتخفيض جزء من تكاليف الإنتاج غير المرتبطة بالأجرور، فتسهّل بالتالي إمكانية جعل مستويات الأجرور تواكب ارتفاع مستويات أسعار الاستهلاك، وإنّا جرى اعتماد نظام تغطية صحّيّة يشمل جميع المواطنين الانتقال من تعويض نهاية الخدمة إلى نظام ضمان معاش تقاعدي يشمل جميع أفراد القوى العاملة، ذلك كله، يجعل قسماً من الواقعين الجدد إلى سوق العمل، والذين لا يجدون طريقهم إلى الهجرة، يقبلون بالانخراط في سوق العمل على الرغم من أنّ مستويات الأجرور لا تتوافق تماماً مع طالعاهم، وسيتمرّعز أكثر انخراط الفئة المذكورة في سوق العمل إذا لجأت الحكومة إلى توسيع دائرة تدخّلها المباشرة في هذه السوق، وتحسين نوعية هذه التدخّلات، وعملت على اتخاذ الإجراءات اللازمة، منها:

- تنفيذ برامج حوافز وإعانات للمؤسّسات الإنتاجية، تهدف إلى تخفيف تكاليف اليد العاملة عن كاملها (تخفيضات ضريبية، خصصّات مالية لدعم الأجرور... إلخ). وبهذا الخصوص قدّ تعدد الحكومة إلى المباشرة في تنفيذ المشروع الذي أقرّ في عام 2014 تحت مسمى «دعم أول فرصة عمل للشباب»
- التحسين الكفّي والنوعي لبرامج تنمية المؤسّسات الصغيرة، التي تسعى إلى خلق وظائف في قطاع العمل الحساب الخاص (برامج قروض صغيرة بشروط ميسّرة، وحزمة من الخدمات المرافقة لتقديم المعلومات والاستشارات الفنية والقانونية والإدارية... إلخ).
- استخدام وتنشيط برامج التنمية المحليّة في إطار البلديات.
- تنظيم الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية.

لكن، في غياب استراتيجيّة لتحولّ إلى نمط نموّ جديد، لا يمكن لكلّ ذلك أن يساهم إلاّ ببعض الانخفاض في معدّلات البطالة، ولا سيّما في شرائح القوى العاملة الأقلّ تعليماً ومهارة وأقلّ إنتاجية. أما بقية القادمين الجدد إلى سوق العمل، وهم الأكثر تعليماً ومهارة والأكثر إنتاجية، فسيبقون ضحية للبطالة بانتظار إيجاد فرصة عمل في الخارج.

محدودية نموّها، إنّ كان لناحية العدد والحجم أم لناحية القطاعات الإنتاجية التي تعمل فيها. ذلك إنّ عدم توفّر البنية التحتية يجعل نسبة فشل النشاطات القائمة على المعارف العلمية والتكنولوجية عالية، وفي حال تسخّّ لها تجاوز المراحل الأولى للتأسيس بنجاح، فإنّ الكثير من الشركات أنها مجبرة بعد ذلك على الهجرة إلى الخارج أو تحويل الملكية إلى شركات أجنبية، هذا إن لم تكُن أصلاً تعمل لحساب شركات أجنبية، وعليه، بقي تأثير هذه المبادرات محدوداً على نموّ الاقتصاد وتنوّعه، وعلى خلق فرص عمل وفيرة تستوعب أفواج الخريجين.

والتي فشلت في حماية العمال من التعسّف والتخمين والمخاطر الاقتصادية، وشجّعت على نقشي العمالة الأنظمة، ولم تعد تغطّي سوى قسم من العاملين في القطاع الخفائي، وتسدعي إعادة النظر هذه، إصدار قانون جديد للعمل يأخذ بالعابير التي حدّتها منظمة العمل الدولية والاتفاقات الدولية بخصوص علاقات العمل وظروف/ بيئة ممارسة العمل، وماسسة عمل لنجحة المؤشّر واعتماد البات محدّدة لتعديل الحد الأدنى للأجرور، وتحصيح الأجرور ربطاً بارتفاع مستويات الأسعار والإنتاجية. مستويات الإنفاق.

التحوّل إلى نظام موحد للتغطية الصحية يشمل جميع المواطنين ويحوّل من الموازنة العامّة، والانتقال إلى نظام تمويل صحيّة يشمل جميع المواطنين والانتقال من تعويض نهاية الخدمة إلى نظام ضمان معاش تقاعدي يشمل جميع أفراد القوى العاملة، ذلك كله، يجعل قسماً من الواقعين الجدد إلى سوق العمل، والذين لا يجدون طريقهم إلى الهجرة، يقبلون بالانخراط في سوق العمل على الرغم من أنّ مستويات الأجرور لا يتوافق تماماً مع طالعاهم، وسيتمرّعز أكثر انخراط الفئة المذكورة في سوق العمل إذا لجأت الحكومة إلى توسيع دائرة تدخّلها المباشرة في هذه السوق، وتحسين نوعية هذه التدخّلات، وعملت على اتخاذ الإجراءات اللازمة، منها:

- تنفيذ برامج حوافز وإعانات للمؤسّسات الإنتاجية، تهدف إلى تخفيف تكاليف اليد العاملة عن كاملها (تخفيضات ضريبية، خصصّات مالية لدعم الأجرور... إلخ). وبهذا الخصوص قدّ تعدد الحكومة إلى المباشرة في تنفيذ المشروع الذي أقرّ في عام 2014 تحت مسمى «دعم أول فرصة عمل للشباب»
- التحسين الكفّي والنوعي لبرامج تنمية المؤسّسات الصغيرة، التي تسعى إلى خلق وظائف في قطاع العمل الحساب الخاص (برامج قروض صغيرة بشروط ميسّرة، وحزمة من الخدمات المرافقة لتقديم المعلومات والاستشارات الفنية والقانونية والإدارية... إلخ).
- استخدام وتنشيط برامج التنمية المحليّة في إطار البلديات.
- تنظيم الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية.

لكن، في غياب استراتيجيّة لتحولّ إلى نمط نموّ جديد، لا يمكن لكلّ ذلك أن يساهم إلاّ ببعض الانخفاض في معدّلات البطالة، ولا سيّما في شرائح القوى العاملة الأقلّ تعليماً ومهارة وأقلّ إنتاجية. أما بقية القادمين الجدد إلى سوق العمل، وهم الأكثر تعليماً ومهارة والأكثر إنتاجية، فسيبقون ضحية للبطالة بانتظار إيجاد فرصة عمل في الخارج.